المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 08-11-2007 العـــدد : 12824
الصفحـات : 24 المسلسل : 166

5,3 مليار دولار حجم الاستثمارات المشتركة في 120 مشروعاً

زيارة خادم الحرمين لألمانيا تفتح آفاقاً جديدة للتبادل التجاري والاستثماري

«الجزيرة» - علي البلهاسي

تمتد العلاقات السعودية الألمانية إلى نحو (78) عاماً، وترجع جذورها إلى سنة 1347هـ (1929م) عندما تم توقيع معاهدة الصداقة السعودية الألمانية بين الملك عبدالعزيز - رحمه الله - والرايخ الألماني الهيرفون شتوارر كمعاهدة صداقة خالصة دائمة بهدف تاسيس روابط الصداقة بين الدولتين وتوثيق عراها، ونصت المعاهدة على أن إنشاء العلاقات بين الدولتين يخدم الشعبين ويساعد على رفاهيتهما، وتضمنت موادها الرغبة في إنشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين، وفي عام 1931م تم تعيين القنصل الألماني بجدة (دي هاس)، ومع مرور السنين تنامت هذه العلاقات وامتدت لتشمل جميع المجالات من سياسة وثقافة وتجارة واقتصاد وسياحة وعلوم.

وتمثل زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز لألمانيا دفعة جديدة للعلاقات القوية التي تربط بين البلدين، بما سينتج عنها من إضافة مزيد من التعاون وتوقيع اتفاقات عدة للتعاون الثنائي خاصة في المجال الاقتصادي.

علاقات اقتصادية قوية

ونظراً للثقل الاقتصادي الكبير لكل من المملكة وألمانيا عالمياً، وكون العلاقات الاقتصادية بين البلدين متعددة وكبيرة جداً، فإن المملكة حريصة على زيادتها وتنميتها بما يخدم مصالح البلدين الصديقين، وقد سبق أن تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والبعض منها لا يزال قيد الدراسة، والمملكة من جانبها حريصة على تفعيل هذه الاتفاقيات لزيادة معدل التبادل التجاري بين البلدين، إذ تحتل ألمانيا المرتبة الثالثة عالمياً بين أكبر الدول التي تستورد المملكة منها، ومن جانب آخر فإن المملكة ترحب بالاستثمارات الألمانية وتدعو رجال الأعمال الألمان لرفع نسبة استثماراتهم في المشاريع التنموية والاقتصادية الواعدة في المملكة لخدمة مصالح الجانبين.

وكان المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر قد أكد خلال زيارته للمملكة عام 2005م على أهمية التعاون بين البلدين في المجال الاستثماري والاقتصادي وسبل تطويره، مشيراً إلى أن السوق السعودية تعتبر (سوقاً واعدة)، وقال: إننا نسعى لإقامة استثمارات سعودية في ألمانيا، مضيفاً أنه لا يدعو فقط

المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	08-11-2007	العـــدد :	12824
الصفحـات :	24	المسلسل :	166

زيادة التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 15٪ خلال العام الماضي

إلى تفعيل الاستثمار الألماني في المملكة ولكن يدعو أيضاً للاستثمار السعودي في ألمانيا، وأعرب عن رغبة بلاده في تكثيف الزيارات المتبادلة وتعميق المباحثات لا سيما في الجوانب الاقتصادية. كما حرصت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل في زيارتها للمملكة مطلع العام الحالي على التركيز على الجانب الاقتصادي في مباحثاتها مع المسئولين السعوديين خاصة فيما يتعلق بموضوع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين المنظومتين الأوروبية والخليجية والتبادل التجاري والاستثماري بين المملكة وألمانيا.

ولتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تم تشكيل لجنة سعودية ألمانية مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تربط البلدين مثل اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار. ويرى المراقبون أنه يمكن تطوير هذه العلاقات خصوصاً بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية والتوقع بالانتهاء من مفاوضات إبرام اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوربي، مشيرين إلى أهمية الدور الذي تلعبه العلاقات الاقتصادية بين البلدين في ظل اعتماد الصناعة السعودية بشكل رئيس على التقنية والآلات الألمانية.

استثمارات مشتركة

ويرى المراقبون أن حجم الاستثمارات المشتركة بين المملكة وألمانيا متواضعاً ولا يعكس فرص الاستثمار المتاحة ولا إمكانات رجال الأعمال والشركات في كلا البلدين، حيث تبلغ الاستثمارات المشتركة بين البلدين نحو 120 مشروعاً يبلغ رأس المال المستثمر فيها نحو 5,3 مليار دولار، ويؤكد المراقبون أن الاستثمار المشترك بين البلدين مهيأ للارتفاع مع توجه الجانب الألماني لزيادة استثماراته في السعودية خلال السنوات الأخيرة، وتطلع رجال الأعمال الألمان لزيادة حصة استثماراتهم وتنفيذ مشروعات عملاقة في المملكة.

وتشير الخطط الاقتصادية إلى أن المملكة ستقوم باستثمار ما يقارب 650 مليار دولار خلال السنوات القادمة في

مشاريع تنموية تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، والفرص متاحة أمام الشركات الألمانية للحصول على حصة من هذه الاستثمارات خاصة وأن قدراتها على الحصول على مثل هذه الفرص عالية بحكم أنها شركات منظمة وتمتاز بتقنية عالية. وهناك آفاق مشرقة للتعاون بين الشركات السعودية والشركات الألمانية في مجالات الطاقة والمياه والنقل والإدارة الهندسية، والبنية التحتية، كما أن هناك جملة من الحوافز المشجعة لمجيء الاستثمارات الألمانية إلى السوق السعودية والكثير من الشركات الألمانية استفادت من الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة.

ويؤكد الخبراء في ألمانيا والسعودية على توفر فرص استثمار كبيرة لتوسيع مجالات تعاون خارج النطاق الجاري، وتشمل هذه المجالات إضافة إلى الطاقة صناعة البتروكيماويات والصلب والطرق والاتصالات والمياه والسكك الحديدية إضافة إلى السياحة. ويزيد من أهمية هذه الفرص توفر فوائض مالية نفطية تريد الرياض استثمارها في هذه المجالات. وتبلغ قيمة هذا الفوائض عشرات المليارات من الدولارات التي تثير شهية الشركات الألمانية إلى السوق السعودية. وسيتم الاستثمار في مشاريع ضخمة تملك ألمانيا خبرات واسعة في تنفيذها، ومن بينها على سبيل المثال مشروع ربط مدن المملكة الرئيسة بشبكة خطوط حديدية.

التبادل التجاري

شهد التبادل التجاري بين المملكة وألمانيا ارتفاعاً خلال عام 2006 بحوالي 15٪ وتولي ألمانيا اهتماماً كبيراً لنمو تجارتها مع المملكة كون الأخيرة من أقوى اقتصاديات المنطقة والعالم، وطبقاً لإحصاءات وزارة التجارة والصناعة السعودية احتلت ألمانيا المركز الثالث بين أهم 10 دول مصدرة للمملكة عام 2005 بعد أمريكا واليابان حيث بلغت قيمة الصادرات الألمانية للمملكة في هذا العام 18238 مليون ريال تمثل 8,18٪ من إجمالي واردات المملكة من الخارج بزيادة قدرها 35٪ عن العام السابق له 2004، بينما احتلت المملكة المرتبة الثلاثين في قائمة الدول المصدرة لألمانيا عام 2005 حيث بلغت قيمة الصادرات السعودية لألمانيا 4088 مليون ريال بنسبة 0,60٪ من حجم الواردات الألمانية من الخارج وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2005 حوالي 22324 مليون ريال ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 14152 مليون ريال.

وكانت أهم السلع التي صدرتها السعودية لألمانيا عام 2005 كالآتي: (زيوت نفط خام ومنتجاتها بقيمة 3798 مليون ريال - بولي ايثيلين عالي الكثافة بقيمة 50 مليون ريال - بولي ايثيلين منخفض الكثافة بقيمة 15 مليون ريال - ورق لتغليف الحلوى أو الفواكه بقيمة 7 مليون ريال - بارافورمالدهايد بقيمة 4 مليون ريال) بينما كانت أهم السلع التي استوردتها المملكة من ألمانيا في عام 2005 كالآتي: (أجهزة إرسال واستقبال للهاتف الجوال بقيمة 917 مليون ريال - سيارات خاصة بقيمة 870 مليون ريال - شعير

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 08-11-2007 العـــدد : 12824
الصفحـات : 24 المسلسل : 166

بقيمة 804 مليون ريال – أدوية تحتوي على بنسلين بقيمة 695 مليون ريال – هياكل شاحنات مع غرفة القيادة بقيمة 395 مليون ريال).

وبالنسبة لتطور التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2004 تشير الإحصاءات إلى أن الصادرات السعودية لألمانيا عام 1996 بلغت 2779 مليون ريال بنسبة 1,22٪ مقابل 7798 مليون ريال واردات بنسبة 7,50٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 5019 مليون ريال، وفي عام 1997 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 2612 مليون ريال بنسبة 1,15٪ مقابل 5829 مليون ريال واردات بنسبة 5,42٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 3217 مليون ريال، وفي عام 1998 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 1514 مليون ريال بنسبة 1,04٪ مقابل 7052 مليون ريال واردات بنسبة 6,27٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 5538 مليون ريال، وفي عام 1999 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 1888 مليون ريال بنسبة 0,99٪ مقابل 6748 مليون ريال واردات بنسبة 7,29٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 5762 مليون ريال.

وفي عام 2000 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 3058 مليون ريال بنسبة 1,05٪ مقابل 9164 مليون ريال واردات بنسبة 8,09٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 6108 مليون ريال، وفي عام 2001 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 1714 مليون ريال بنسبة 0,67٪ مقابل 9403 مليون ريال واردات بنسبة 8,04٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 7689 مليون ريال، وفي عام 2002 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 1924 مليون ريال بنسبة 0,71٪ مقابل 10217 مليون ريال واردات بنسبة 8,44٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 8293 مليون ريال، وفي عام 2003 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 1682 مليون ريال بنسبة 0,48٪ مقابل 12377 مليون ريال واردات بنسبة 8,94٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 10695 مليون ريال، وفي عام 2004 بلغت الصادرات السعودية لألمانيا 3135 مليون ريال بنسبة 0,66٪ مقابل 13544 مليون ريال واردات بنسبة 8,07٪ ومال الميزان التجاري لصالح ألمانيا بقيمة 10409 مليون ريال.